

التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي.

Strategic challenges facing the US dollar : Analytical reading in
the present and the future of the US dollar.



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 9-2014 ص 172-202

أ. معزوز لقممان (جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة)

أ.د. بريس عبد القادر (المدرسة العليا للتجارة - الجزائر)

Email : loqman.mazouz@hotmail.fr

المخلص

تهدف الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم طبيعة التحديات الإستراتيجية التي تهدد مركزية الدولار الأمريكي للنظام النقدي الدولي، وكذا محاولة الوقوف على أهم الأسباب التي حالت دون فقدان العملة الأمريكية لموقعها الريادي في المعاملات النقدية والمالية الدولية، على الرغم من التراجع النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي، يتأتى ذلك من خلال ثلاثة محاور، المحور الأول يدرس موقع الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية، والمحور الثاني يتناول دلائل إستمرارية زيادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية، أما المحور الثالث فيأتي كمحاولة لإبراز طبيعة المخاطر التي تهدد مركزية الدولار للنظام النقدي الدولي الراهن.

الكلمات المفتاحية: الدولار الأمريكي، الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية

العالمية، النظام النقدي الدولي.

Abstract

The study aims to attempt to analyze and evaluate the nature of the strategic challenges that threaten the central US dollar the international monetary system, as well as trying to stand on the most important reasons that prevented the US currency to its leadership position in the international monetary and financial transactions, despite the relative decline of the strength of the US economy loss, comes from during the three axes, the first axis site examines the US dollar within the international monetary system, and the second axis deals with the continuity of leadership of the dollar in the international monetary and financial transactions signs, while the third axis comes as an attempt to highlight the nature of the risks that threaten the central dollar international monetary system today.

Keywords: the US dollar, the US economy, the global financial crisis, the international monetary system.

مقدمة

اهتزت مطلع الألفية الثالثة مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية في ظل تواصل تذبذب سعر صرفه أمام العملات الارتكازية، فزادت المطالبات بالتخلي عنه، وبتقليل احتياطات البنوك المركزية من عملة الدولار، والبحث عن عملة احتياط دولية جديدة، وفي هذا الصدد، كانت كلا من روسيا والصين قد شككتا أكثر من مرة في مستقبل الدولار كعملة احتياط دولية، ونادوا بإنشاء عملة احتياط عالمية جديدة.

يأتي ذلك، في وقت تزامنت هذه المطالبات بتغيير الوضع النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي - على الرغم من احتفاظه بموقعه كأكبر اقتصاد في العالم - نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر عام 2008، فمن المعروف أن الصفقات المالية التي تورطت بها البنوك الأمريكية، والتي لم تخل من الفساد، كانت سببا مباشرا للاهتزاز المالي الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية، وفتحت الباب أمام خيارات اقتصادية لأهم الشركات المالية والصناعية الأمريكية، وكان في مقدمتها أحد أكبر المصارف الأمريكية "ليمان براذرز"، الذي خلف وراءه حالة من الذعر في أسواق المال، ففتح الباب أمام خيارات متتالية لمئات المؤسسات المصرفية.

وبسبب هذا التراجع الذي لحق بالاقتصاد الأمريكي، كان لا بد من أن تتأثر مكانة الدولار من حيث قدرته على القيام بالوظائف المطلوبة منه دوليا، كعملة احتياط، وكوسيط في تبادل السلع وتسعيرها، وكذلك كأداة استثمار وتخزين للقيمة، وكمقاوم للصدمات بشكل نسبي، لكن التطورات السياسية والاقتصادية والمالية التي نشأت لاحقا أضعفت إمكانية استبدال الدولار من الناحية الواقعية.

ومع أن الدولار ما زال يحتفظ نسبيا بمكانته الدولية، إلا أن الارتدادات التي سببتها الأزمات المالية الحديثة مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

حركت المخاوف بشأن مستقبل الدولار الأمريكي، ودوره في النظام النقدي الدولي الراهن، من هنا تأتي إشكالية الدراسة لتطرح تساؤل رئيسي مفاده: هل يعتبر الاعتماد على الدولار الأمريكي كعملة احتياط وتسعير دولية خياراً استراتيجياً، أم ضرورة فرضتها طبيعة النظام النقدي الدولي القائم على الهيمنة الاقتصادية الأمريكية؟ وهل سيبقى الدولار يتبوأ هذه المكانة الدولية؟

ينطلق البحث من فرضية مؤداها: التوجه نحو اعتماد عملة دولية جديدة بديلة عن الدولار الأمريكي، يعكس الحتمية التي فرضتها طبيعة العلاقات والمستجدات الاقتصادية الدولية الراهنة، في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي القائم. وقد غطت الدراسة الفترة من عام 1999-2013.

وتهدف هذه الدراسة، إلى محاولة تحليل وتفسير طبيعة التحديات، والرهانات الاستراتيجية التي تهدد مركزية الدولار الأمريكي للنظام النقدي الدولي، وسط تنامي الدعوة لاستبدال عملة الدولار كعملة تسعير واحتياط دولية، كما تسعى الدراسة أيضاً إلى محاولة الوقوف على أهم الأسباب التي حالت دون فقدان العملة الأمريكية لموقعها الريادي في المعاملات النقدية والمالية الدولية، على الرغم من التراجع النسبي لقوة الاقتصاد الأمريكي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الوصفي سوف يستخدم في وصف الظاهرة، وذلك عن طريق استخدام مجموعة من البيانات الكمية، وكذلك استخدام مجموعة من الجداول والأشكال البيانية، أما المنهج التحليلي، فيستخدم في دراسة أسباب الظاهرة، وتحليل نتائجها، ومحاولة طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

لمعالجة إشكالية البحث، واختبار المدى صحة فرضيته، وصولاً إلى إبراز أهميته، وتحقيقاً لأهدافه، تقرر تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

الخور الأول: موقع الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية

الخور الثاني: دلائل استمرارية ريادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية

الخور الثالث: المخاطر التي تهدد مركزية الدولار للنظام النقدي الدولي الراهن

الخور الأول: موقع الدولار الأمريكي ضمن الأنظمة النقدية الدولية

من المفيد إعطاء خلفية تاريخية للدولار الأمريكي في ظل التطورات التي شهدتها النظم النقدية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى النظام النقدي الدولي الراهن، والذي يشهد حالة لا استقرار في أسعار صرف العملات الارتكازية، وهذا ما يساعد على فهم المكانة التي وصل إليها الدولار الأمريكي في المعاملات المالية الدولية، باعتباره عملة محورية وعملة احتياط دولية، إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح له المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي.

أولاً- وضع الدولار الأمريكي ضمن النظام النقدي بريتونودز:

سجلت موازين المدفوعات الأمريكية خلال الفترة (1946-1949) فائضاً منتظماً، ويعود ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال، وفي نهاية الأربعينيات كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي، فبدأت فوائض أمريكا في التناقص تدريجياً وتحول ميزان مدفوعاتها الإجمالي إلى عجز خاصة عام 1951، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى ازدهار الاقتصاد الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة (عبد الفضيل، م. 1978. ص 48).

أما الدول الأخرى التي تزيد احتياطياتها من الدولار، فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم، ومن هنا أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقاً للدولار الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية وسّعت من استثماراتها الخارجية من خلال

سيطرتها على الأسواق العالمية لاغتنام الأرباح الكبيرة، مقابل ما انتهجته السياسة الاقتصادية الأمريكية من التزام تحويل الدولار إلى ذهب، نتيجة الأهمية النسبية الكبيرة التي احتلتها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام صندوق النقد الدولي.

وقد استمر العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزون الذهب الأمريكي، عندها بدأت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ترتفع لدى وزارة الخزانة الأمريكية وبدأت بذلك أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق الخاصة، ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عمليات الشراء المضاربي، فتدخلت الدول الصناعية في إطار ما عرف بمجمع الذهب، في نهاية السنة نفسها، للدفاع عن السعر الرسمي للذهب المحدد في إطار اتفاقية بريتونوودز بـ 35 دولار للأوقية، فراجع انخفاض الدولار مقابل الذهب وانسحب المضاربون مؤقتاً (ملاك، و. 2001، ص 423).

غير أن ترايد عدم إمكانية تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب، انتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، وقد عملت هذه الأخيرة بصورة عادية مقابل وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة، ومع استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حيث زاد عن 29 مليار دولار عام 1971، تزايد الضغط عليها لتنفيذ التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب، وانخفاض المخزون الذهبي الرسمي من نفس السنة، مما أجبر الحكومة الأمريكية على اتخاذ قرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب، فكان ذلك الإجراء بمثابة المؤشر إلى نهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بريتونوودز وقاعدة الصرف بالذهب.

ثانياً- دور الدولار الأمريكي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة:

مع نمو التجارة الدولية بمعدلات مرتفعة خلال الفترة 1958-1970، كانت معدلات نمو الذهب النقدي تسير ببطء كبير، غير أن وفرة الدولار - نتيجة معالجة الولايات المتحدة لعجز ميزان مدفوعاتها الذي طالما سعت إليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكان رصيد الميزان التجاري موضع اهتمامها - عن طريق الإصدار النقدي، ساهم في تغيير النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، نتيجة أن تراكم الدولارات لدى دول الفائض لتكوين احتياطات دولية رفع كمية النقود المحلية المتداولة، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى اعتماد الدولار الأمريكي مقياساً لقيمة عملتها في سوق الصرف، وهو ما أعطى الدولار الأمريكي دوراً مركزياً في اقتصادات مختلف الدول (خليل، س. 2007. ص ص 1298-1301).

وبحلول عام 1971، وصل حجم العجز في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعاملات على الاحتياطي الرسمي 30 مليار دولار وظهر العجز التجاري حيث وصل 2,7 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك فقد عانت الولايات المتحدة من البطالة وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 إلى إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (كريانين، م. 2007. ص 403).

وبعد ذلك، أصبحت جميع الدول حرة في اختيار نظام سعر الصرف المناسب لها لتتأرجح بين قطبين، أحدهما التعويم والآخر الربط، أما أكبر خمسة دول صناعية وهي كل من الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، والتي تشكل عمالاتها الغالبية الكبيرة للاحتياطات الدولية، فقد اختارت مطلع السبعينيات ترتيبات أسعار الصرف وفق نظام العملات العائمة، أي أنها تدع عمالاتها تعوم مقابل بعضها كعملات رئيسية، فيتحدد سعرها حسب آليات السوق.

كما أن هذه الدول لا تقوم بأية جهود تذكر لتطوير سياساتها الاقتصادية، بغرض تقييد تقلبات أسعار صرف عملاتها ضمن حدود ضيقة، فهي تسمح بحدوث تقلبات في أسعار صرف عملاتها ضمن هوامش واسعة، وذلك لأن سياساتها الاقتصادية، وعلى رأسها السياسات النقدية والمالية موجهة بصفة رئيسية نحو خدمة الاقتصاد الداخلي لهذه الدول، فالسلطات النقدية والمالية في هذه الدول عندما تضع سياساتها النقدية والمالية لا تضع استقرار صرف عملاتها بين أولوياتها.

ومع إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، كان قد أزال العديد من العوائق السابقة الذكر من أمام الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لم يؤد على الرغم من ذلك إلى استعادة ثقة السوق بالدولار، أيضا استمرت المضاربة على الدولار الأمريكي خلال الفترة 1971-1973، مما دفع بالدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتخاذ قرار بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار، وبذلك زال عام 1973 النظام النقدي الدولي الذي وُضع حيز التطبيق عقب مؤتمر بريتنوودز نتيجة التخلي عن ركيزتيه الأساسيتين: الصرف الثابت وقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ عام 1973 أصبح النظام النقدي الدولي في حالة عوم غير تام، حيث مرونة أسعار الصرف ليست مطلقة وقد أقدمت فعليا بعض الدول على إنشاء مناطق معدلات صرف ثابتة كالنظام النقدي الأوروبي (ملاك، و. 2001. ص 437).

ومنذ عام 1973 ولغاية 1979 خسر الدولار من قيمته أمام العملات الأوروبية والين الياباني، هذا الواقع حدا بالحكومة الأمريكية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمنت على وجه الخصوص انتهاج سياسة نقدية جديدة مستوحاة من مفاهيم الاقتصاديين النقديين، ومركزة بالتالي على ضبط المجمعات النقدية، هذه الإجراءات أدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة.

ومع اقتران حاجتها الضخمة للتمويل أدى إلى ارتفاع أسعار الدولار حتى العام 1985، بعد هذا العام حدث انقلاب في تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية والين الياباني، ثم عاد الدولار ليميل باتجاه الهبوط، مما دفع بالسلطات الأمريكية لرفع معدلات الفائدة خلال الفترة (1987-1989)، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع جديد للدولار، لذا يمكن القول بأنه منذ انهيار "اتفاقية بريتونوودز"، تعرض الدولار الأمريكي لموجات من الأزمات المتمثلة بالتقلبات الحادة في سعر صرفه مقابل العملات الارتكازية، والمصحوبة بانخفاض طويل الأمد في قيمته.

المحور الثاني: دلائل استمرارية ريادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية
تستمر دول العالم في الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط، على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بهذه العملة، والأسباب التي تقف وراء ذلك تكمن في النقاط التالية:

أولاً - عملة التسعير الدولية:

إن الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسية للعالم، على الرغم من انخفاض نصيب الولايات المتحدة في المعاملات التجارية العالمية، كما أن الدولار هو عملة التسعير الأساسية للسلع الاستراتيجية الدولية على غرار النفط، والغاز الطبيعي والذهب والحبوب وغيرها، لذا فإن دولرة أسواق السلع الدولية تعدّ من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي، إذ أن غالبية الدول المستوردة لهذه السلع تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتهما.

كما أن مصدري السلع الاستراتيجية بالمقابل يحتفظون باحتياطاتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي، كما أن هناك بعض الدول عملاتها ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، حيث نجد معظم عملات دول

الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي يعرضها للضغوط وهذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الأورو، وهو ما يؤدي إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير (حنفي، خ. 2009. ص 17).

وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالانخفاض أو الارتفاع، باعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية، فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات الدولية المسعرة بالدولار، وفي مقدمتها النفط والذهب، وهو ما يفسر طبيعة العلاقة القوية بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار السلع الاستراتيجية الدولية.

ثانياً - عملة الملاذ الآمن زمن الأزمات:

يعد الدولار الأمريكي من وجهة نظر المستثمرين بمثابة الملاذ الآمن، حيث يميل المستثمرون للفرار إلى الدولار الأميركي كعملة آمنة، رغم أن الولايات المتحدة هي مبعث الأزمة المالية التي ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من ارتداداتها، ومما يدل على ذلك أنه في أوج الركود الاقتصادي بالولايات المتحدة عام 2008 ارتفع الدولار بنسبة 4.3 بالمئة أمام الأورو، ومقابل سلة من العملات الرئيسية ارتفع الدولار أيضا بنسبة 5.8 بالمئة.

كذلك، يعكس هذا التفضيل السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدولارية، ومن المعلوم أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات، فضلا عن ذلك، فإن سندات الخزنة الأمريكية، تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين الدوليين، والتي تتمتع بسمعة ممتازة في درجة استقرارها.

وقد أدى الخلاف السياسي المحتدم داخل الكونغرس، خلال السداسي الثاني من عام 2013، حول رفع سقف الدين الاتحادي، أو قيمة الأموال التي يحق للخزانة الأميركية اقتراضها وفقاً للقانون، إلى تفوق الدولار على الأورو، حيث باع المستثمرون الأسهم وأصولاً أخرى متصلة بالمخاطر، ولاذوا بالسندات الحكومية.

ثالثاً - أداة استثمار في الأصول المالية الدولية:

إن الدولار الأمريكي يسانده، كعملة احتياط، أسواق متسعة وعميقة لأدوات دين واستثمار بالدولار الأمريكي، بصفة خاصة لا يزال يعد الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم، وأكثرها تداولاً، ومن أعلاها تصنيفاً واعتمادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.

رابعاً - الثقل السياسي والعسكري الأمريكي:

هناك عامل آخر يتميز به الدولار، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل التاريخي المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها، والتدخل العسكري خارج حدودها على غرار التدخل في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، أعطى الانطباع بأن الدولار لا يزال قوة كبيرة وساهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهو أحد مظاهر ما يسميه علماء السياسة بالقوة الصلبة، وتكتب الدولة المصدرة لهذه العملة نفوذاً جغرافياً وسياسياً، كما لا يمكن إغفال تعزيز الهيبة والمكانة التي ترتبط بالعملة الدولية، وهو ما يسميه علماء السياسة بالقوة الناعمة، ومثلما كتب "روبرت مونريك" ذات مرة أن القوى العظمى لديها عملات عظمى (جيه كوهين، ب. 2009. ص ص 26-27).

وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001، التي لم تؤثر كثيراً في قيمة الدولار، بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ويعزى ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها

الدولار، ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم (عباس، ك. 2008. ص 196)، ومما يؤكد ذلك، أنه بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلا أنه في نظر العديد من المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، لا يزال يتمتع الدولار بالملاذ الآمن، نظراً لثقل الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي اقتصادياً وسياسياً، وهو ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" في خطابه أمام أعضاء مجموع العشرين لعام 2010.

خامساً- غياب البدائل الجاهزة لإحلال الدولار الأمريكي:

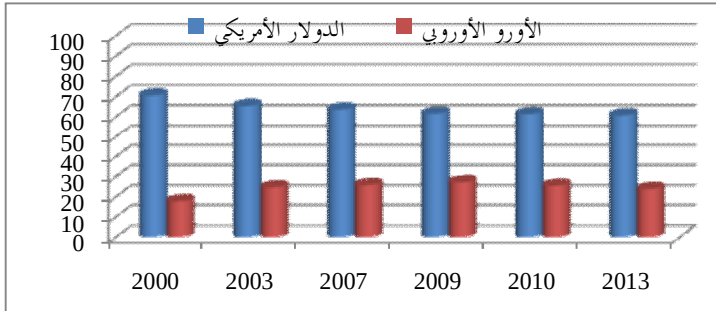
تعرض الدولار الأمريكي بعد الصدمات الاقتصادية والمالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية مطلع العقد الأول من القرن العشرين، إلى هزات عنيفة كادت الاطاحة به كعملة دولية، لولا التطورات اللاحقة التي أسهمت بإعادة الاعتبار له مؤقتاً، فقد ظهرت مطالبات باستبدال الدولار كعملة احتياط وتسعير دولية، وانضمت الصين إلى روسيا، وتبعتها بعض الأصوات المنادية بذلك منها ألمانيا، المطالبة باستبدال الدولار الأمريكي كونه مركز النظام النقدي الدولي.

فرغم التدهور الكبير الذي يعاني منه الدولار، إلا أن هناك أسباب عدّة ستجعل العملة الأمريكية بعيدة عن الخطر ولو مؤقتاً، كون هذا الأخير يمكن أن يكون أقوى الضعفاء، وليس قوياً بالضرورة، حيث يعاني الأورو من أزمة ديون سيادية، مهددة بذلك مستقبل بقاءه كعملة موحدة لمنطقة الأورو، باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010 (ايشنجرين، ب. 2009. ص 19).

وبالنظر للتحول المستمر في الأهمية النسبية لمكونات الاحتياطيات الدولية، وحسب الشكل رقم (01)، نلاحظ أن الأورو قد أخذ في التراجع كعملة احتياط دولية، بعد أن بلغ الذروة بنسبة 27.7 بالمئة عام 2009، لينخفض بعد ذلك نصيب

الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية إلى 26.0 بالمئة عام 2010، ليتوالى التراجع إلى 24.4 بالمئة من عام 2013.

الشكل رقم (01): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (2000-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

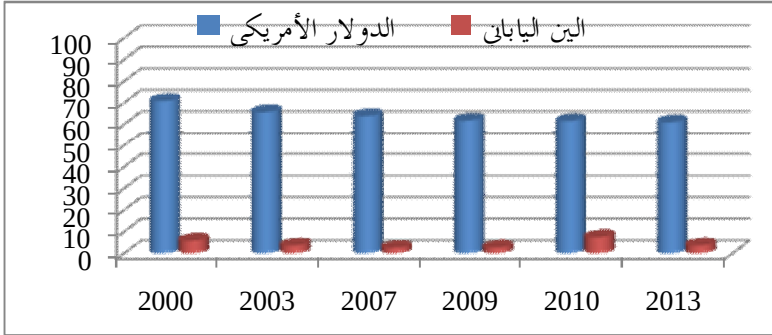
ولفهم الأسباب الحقيقية لهذا التراجع، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن البنوك المركزية عندما تحتفظ باحتياطيات من النقد الأجنبي، فإنها لا تحتفظ بهذه الاحتياطيات أساساً في صورة نقدية، وإنما تحتفظ بها في صورة سندات أو أذون خزانة، والتي تمثل جزءاً من الدين الذي على الدول التي تحتفظ بعملائها بها، بالطبع مع تصاعد أزمة الديون السيادية لدول منطقة الأورو.

من ناحية أخرى، فقد تم تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأعضاء في المنطقة من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، وهو ما يعني تراجع درجة جودة أدوات الدين لهذه الدول، في ظل هذه الظروف لا بد أن تفقد أدوات الدين قصيرة الأجل الخاصة بمنطقة الأورو جاذبيتها مع تصاعد مخاطرها، ولذلك يعد هذا التصرف من جانب البنوك المركزية في العالم تصرفاً طبعياً ومتوقفاً في مثل هذه الظروف (السقا، م، 2014).

إضافة إلى ما تقدم، يعاني الأورو أيضاً من جملة محددات قد لا تجعله قادراً على زحزحة الدولار عن عرشه في وقت قريب، هذه المحددات تتضمن ضعف الانسجام في منطقة الأورو، وعدم اندماج الأورو في العديد من الممارسات المالية فيها، واختلاف سياسات الدول الأعضاء وأحياناً إلى حد التناقض (البستاني، ب.2014).

وبخصوص العملة الصينية، فلم لم يتم تحريرها بعد، وبالتالي لا تزال خارج نظام الصرف الحر، ومن المتوقع أن يعاني الين الياباني على المدى القصير من كارثة الزلزال والتسونامي، وتداعياتها على صعيد مفاعلات توليد الطاقة الذرية، كما سجل الاقتصاد الياباني ارتفاعاً فيعجز الموازنة العامة بنحو 15 مليار دولار في يناير 2014، وذلك في أعلى معدل له منذ بدء تسجيل عجز الموازنة في عام 1985، ومن جانب الاحتياطيات النقدية الدولية، فقد استمر نصيب الين الياباني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الانخفاض التدريجي، ليصل عام 2013 إلى 3.9 بالمئة، بعد أن بلغ مستوى أعلى بنسبة 6.1 بالمئة عام 2000. كما هو موضح في الشكل رقم (02).

الشكل رقم(02): نصيب الدولار والين الياباني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (2000-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)

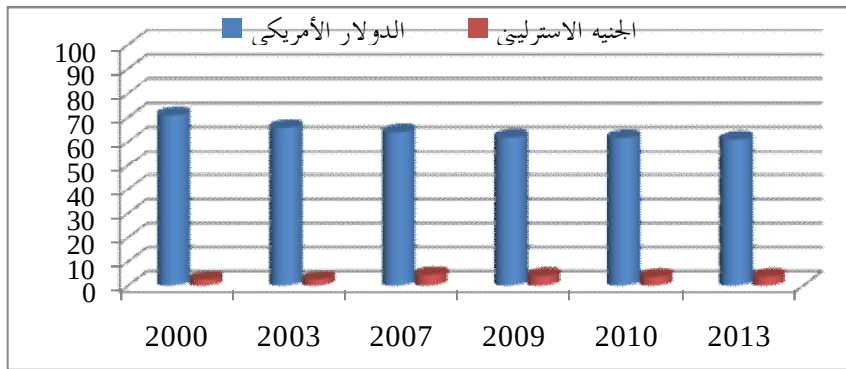


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

أما الجنيه الإسترليني، فيواصل التراجع من حيث حصته في احتياط النقد العالمي مقارنة بالدولار الأمريكي، حسب ما يوضحه الشكل رقم (03)، حيث بلغ نصيب الجنيه الإسترليني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية مستوى أعلى بنسبة 4.7 بالمئة عام 2007، ليأخذ المسار بعد ذلك اتجاه انخفاض، ويستقر عند 4 بالمئة عام 2013، بسبب انكماش اقتصاد بريطانيا خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010.

فقد سجلت بريطانيا حسب بيانات الملحق رقم (02)، معدل نمو اقتصادي سالب بلغ نسبة 0.8 بالمئة عام 2008، ليعمق التراجع بنسبة بلغت 5.2 بالمئة عام 2009، وبعد ذلك شهد الاقتصاد البريطاني تعافي على نحو بطيء بتسجيله عام 2013 نسبة 0.1 بالمئة، ما يعني تراجع تأثير الاقتصاد البريطاني على الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (03): نصيب الدولار والجنيه الإسترليني من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (2000-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

وفي سياق متصل، يأتي الحديث بعد ذلك عن أحد أهم العملات الارتكازية قوة ومتانة، فالعملة الوحيدة التي تملك الاستقرار النسبي في سوق الصرف الدولية

هي الفرنك السويسري، كون الاقتصاد السويسري قد استفاد من النمو في التجارة الدولية أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث سجلت العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية على المستوى الكلي لسويسرا استقرارا كبيرا مقارنة بدول العالم الصناعية، في الوقت الذي تعاني فيه دول العالم عجزا في موازنتها العامة، وتزايدا في مستويات الدين العام، وخروج الدين عن نطاق السيطرة في العديد من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، على نحو يثير قلق المستثمرين في العالم.

وبدلا من ذلك، كانت سويسرا من الدول القليلة التي تحقق فائضا في موازنتها العامة، على الرغم من محدودية الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شهدت نسبة الدين العام السويسري إلى الناتج المحلي الإجمالي، تراجعاً مستمراً ابتداء من عام 2004 حين وصلت نسبة 28.1 بالمئة، بعدما بلغت الذروة عام 2003 بنسبة 28.3 في المائة، ليتوالى الانخفاض بشكل متواصل بعد ذلك، إلى أن بلغ 20 بالمائة فقط عام 2010، وذلك بفعل الفوائض المحققة في الموازنة العامة، وهي نسبة منخفضة للغاية بالمقاييس الدولية الراهنة.

في هذا الشأن، وبالرغم من متانة الاقتصاد السويسري، وقوة عملته مقارنة بباقي العملات الارتكازية، إلا أنه وفي المقابل يأتي التأكيد حسب بيانات الجدول رقم (01)، بأن حصة الفرنك السويسري ضئيلة، ولا تضاهي عملة الدولار الأمريكي من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات النقدية الدولية، ولا توجد بها أسواق مال على المستوى نفسه، أو أدوات دين بذات الضخامة التي يتمتع بها الدولار، ومن ثم فهي أصغر من أن تكون مؤهلة لأن تلعب دورا ذا أهمية حيوية في المعاملات المالية الدولية.

الجدول رقم (01): نصيب الدولار والفرنك السويسري من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (2000-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدولار الأمريكي	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9	66.9	65.5
الفرنك السويسري	0.3	0.3	0.4	0.2	0.2	0.1	0.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار الأمريكي	64.1	64.1	62.0	61.8	62.3	61.9	61.2
الفرنك السويسري	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Reports, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

بناء على ما سبق، يرى كثير من المراقبين أنه لا يوجد بديل جيد عن الدولار كعملة احتياط دولية في الوقت الراهن، وسيعتمد بقاؤه كعملة احتياط على مدى نجاح الولايات المتحدة في إصلاح اقتصادها، الذي تعرض لهزة قوية أثناء وبعد أزمة الرهن العقاري لعام 2008، وإلى تدهور ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد والمؤسسات والعملية الأمريكية.

المحور الثالث: المخاطر التي تهدد مركزية الدولار للنظام النقدي الدولي الراهن

يواجه الدولار عدة تحديات منذ احتلاله مكانة الجنيه الاسترليني في موقع العملة الأساسية في التجارة العالمية في القرن العشرين، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين لا يزال يتعرض لتحديات عميقة يصعب في بعض الأوقات احتواءها، ومن ضمن هذه المخاطر ما يلي:

أولاً - سياسات التيسير الكمي:

يُعد التيسير الكمي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الاحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية،

واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي.

وفي هذا الشأن، لجأت الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى عملية التيسير الكمي الأولى بقيمة 1.25 تريليون دولار عام 2008 (John, C, 2009. P01)، والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010 (Review Journal Economic 2010)، وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي، والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وهو ما ينعكس على القدرات التنافسية لعدد كبير من الدول وفي مقدمتها الصين، حيث ستؤدي خطط التيسير الكمي إلى تزايد الضغوط على اللوان الصيني نحو الارتفاع، وهو الأمر الذي حاولت الصين طوال السنوات السابقة أن تتجنبه، وذلك من خلال التدخل المكثف في سوق الصرف للحفاظ على اللوان أقل من قيمته الحقيقية (P02 2010. Martin, F).

فمن خلال سياسات التيسير الكمي، تجبر الولايات المتحدة الصين على أن ترفع قيمة اللوان في مواجهة الدولار المنخفض قيمته، ومن ثم فإن ما كانت تطالب به الولايات المتحدة عن طريق التفاوض أصبحت تحصل عليه من خلال وضع الصين أمام الأمر الواقع، مثل هذه الأوضاع يمكن أن تجر دول العالم إلى محاولة الدفاع عن مصالحها من خلال ردود أفعال وقائية، وعليه فهي بذلك تشكل الأرضية اللازمة لانطلاق ما يسمى بحرب العملات على نطاق واسع.

وعلى الرغم من إقبال الولايات المتحدة على تنفيذ هذه السياسات، إلا أن ذلك ساعد ميدانياً على تدني قيمة الدولار وتراجعته أمام العملات الرئيسية الدولية، حيث عمل مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في الحفاظ على فكرة بقاء الدولار متديني الصرف مقابل العملات الارتكازية الأخرى (الأورو الأوروبي والين الياباني والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري)، إذ تدنى سعر صرفه بأكثر من 30 بالمئة مقابل سلة العملات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة إيجاباً على حجم الصادرات الأمريكية (كوبر، ج. 2009. ص 63).

ثانياً - تفاقم عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام الأمريكي:

يشهد الاقتصاد العالمي مطلع الألفية الثالثة قلقاً من استمرار تصاعد حجم الدين العام الأمريكي، وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة العجز المستمر في الموازنة العامة، حيث تواجه الولايات المتحدة تحدياً كبيراً في كيفية السيطرة على إنفاقها العام، ومن ثم العجز في موازنتها، وبالتالي السيطرة على النمو في الدين العام الأمريكي، والذي ينظر إليه على أنه أحد التحديات التي تواجه المركز الدولي للدولار، وهو ما يعني أن ما كان ينظر إليه تقليدياً على أنه أحد الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الوضع الدولي للدولار في العالم، أصبح اليوم أحد أهم العوائق التي تحول دون نمو الطلب عليه.

وفي هذا الصدد، قام "ألان غرينسبان" و"بابلوغويدوتي" (رئيسي مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سابقاً) بدق ناقوس الخطر حول ما يمكن حدوثه في المستقبل المنظور، بخصوص الدين العام الأمريكي، وأشارا إلى أن الأزمات المالية التي تضرب دولة ما، غالباً ما يسبقها عدم قدرة تلك الدولة على خدمة ديونها، ويبدو بشكل مباشر أيضاً أنه إذا تجاوز بلد ما قدرته على خدمة الديون، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الأفراد أو البنوك المركزية الوطنية، سيتوقف المستثمرون عن شراء

ديونها، وربما يقومون باستعادة رؤوس أموالهم(معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات.2014).

إن الوضع المالي الراهن الذي تعاني منه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، على الرغم من أنه لم يؤدي إلى حدوث انهيار في العملة أو عجز عن سداد الديون السيادية، بل تمكنت من تجنب انهيار العملة بسبب موقعها، كون الدولار يمثل عملة الاحتياط العالمية، إلا أن الوضع الميداني أصبح مخوفاً بالمخاطر، ويزداد تعقيداً على مر الزمن، حيث وصل حجم الدين العام ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى كبير، إلى درجة أصبح من المتعذر على النظام النقدي في الولايات المتحدة استيعابه والتعايش معه.

وبحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (02)، بلغ عجز الموازنة الأمريكية قيمة 679.5 مليار دولار عام 2013، بعد أن بلغ مستويات قياسية عام 2012 بقيمة 1087 مليار دولار، وقبل ذلك عام 2011 تجاوز قيمة 1299 مليار دولار، ولعل السبب المباشر في ذلك، يعود إلى نمو النفقات العامة في الموازنة الاتحادية بمعدلات مرتفعة ومتسارعة نسبة إلى الإيرادات العامة الاتحادية الممولة بشكل رئيس من الضرائب.

الجدول رقم(02):رصيد الموازنة الأمريكية السنوي2000-2013

(الوحدة: مليار دولار)

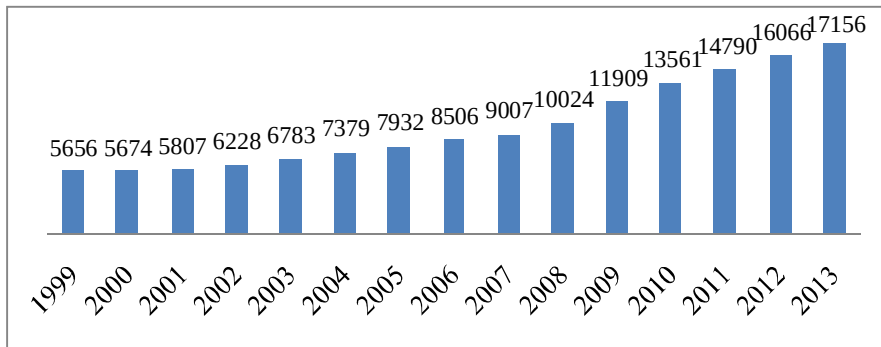
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
248.2-	318.3-	412.7-	377.6-	157.8-	128.2	236.2	رصيد الموازنة الأمريكية
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
679.5-	1087-	1299.6-	1294.4-	1412.7-	458.6	160.7-	رصيد الموازنة الأمريكية

Source: www.whitehouse.gov/omb/budget/historicals,25/03/2014.

و كنتيجة منطقية لنمو عجز الموازنة العامة، أدى ذلك إلى نمو حجم الدين العام الأمريكي حسب ما يوضحه الشكل رقم (04)، وغالبا ما يتبادلان التأثير بالاتجاه نفسه، بل يمكن القول أن نمو المديونية غالباً ما يكون بنسب تفوق نسب عجز الموازنة لأسباب تتعلق بعبء خدمة الدين العام، الأمر الذي يؤدي إلى دخول الموازنة العامة فيما يسمى الحلقة المفرغة للمديونية (جليل، ش. 2014)، وبالتالي دخول الاقتصاد برمته في أزمات حادة ذات آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، كما هو مشاهد في حالة اليونان وبعض الدول الأوروبية.

وهو ما يلاحظ بشكل أكثر حدة في الحالة الأمريكية، حيث ترتب على العجز المتراكم في موازنتها العامة ونموه بمعدلات مرتفعة، ظهور الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، ونموه بمعدلات غير مسبقة تفوق القدرات الحقيقية لاقتصادها على خدمته وتسديده، ليسجل رقماً جديداً تجاوز 17.1 تريليون دولار عام 2013، ولا يزال ينمو ويتراكم متجاوزاً نسبة 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام، الأمر الذي يعرض الاقتصاد الأمريكي إلى مخاطر عالية مالم تتخذ الإدارة الأمريكية الاجراءات الجدية الحازمة والضرورية، لتقليص وبشكل جوهري نفقاتها العامة وخاصة العسكرية منها، للحد من تراكم عجز موازنتها، وبالتالي تراكم مديونيتها العامة.

الشكل رقم (04): حجم الدين العام الأمريكي السنوي خلال الفترة (1999-2013)
(الوحدة: مليار دولار)



Source: www.statista.com/statistics/187867/public-debt-of-the-united-states, 25/03/2014.

ثالثاً- تنامي المخاوف من التزام الولايات المتحدة بتعهداتها المالية:

أدت المواجهة حول الدين العام في الولايات المتحدة، إلى زعزعة الثقة في الدولار كعملة عالمية موثوقة، وانتقدت الصين واليابان أكبر مالكي سندات الخزينة الأمريكية تعطيل السياسي في البرلمان، وحذرتا من أن التخلف عن السداد الذي تم تجنبه في اللحظة الأخيرة كان سيزعزع الاقتصاد العالمي، ويهدد استثماراتها الكبيرة في الدين الأمريكي، وقيمتها 2.4 تريليون دولار، وتوصل النواب الأمريكيون بتاريخ 16 أكتوبر 2013 إلى اتفاق مؤقت لرفع سقف الدين.

وكنتيجة لتلك الأزمة، تكبدت الولايات المتحدة خسائر متراكمة ومتسارعة منذ وقف الحكومة الفيدرالية أعمالها بشكل جزئي، حيث أشارت أحدث التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي خسر نحو ربع مليون دولار في كل دقيقة، على شكل خسائر مباشرة بسبب تعطل أعمال الحكومة.

وبحسب مركز "IHS Global Insight" العالمي، المتخصص بدراسة ومراقبة أداء الاقتصاديات العالمية، أن الولايات المتحدة خسرت 12.5 مليون دولار كل ساعة، أي 300 مليون دولار يومياً، وذلك منذ الأول من أكتوبر 2013، أي منذ أغلقت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بعض مكاتبها وأوقفت أنشطتها غير الرئيسية، وأعادت 800 ألف موظف فيدرالي إلى منازلهم (حمزة، م. 2014).

وضمن هذا السياق، ندّد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بعواقب المواجهة في الكونغرس التي أدت إلى تعطل حكومي استمر أسبوعين، وصرّح "على الأرجح، لا شيء أضر بمصداقية الولايات المتحدة في العالم، ومكانتنا أمام دول أخرى أكثر من المشهد الذي تابعناه في الأسابيع الأخيرة، لقد شجع أعداءنا، وعزز منافسينا، وأحبط أصدقاءنا الذين يتطلعون إلينا من أجل قيادة مستقرة" (الرياض الاقتصادي. 2014).

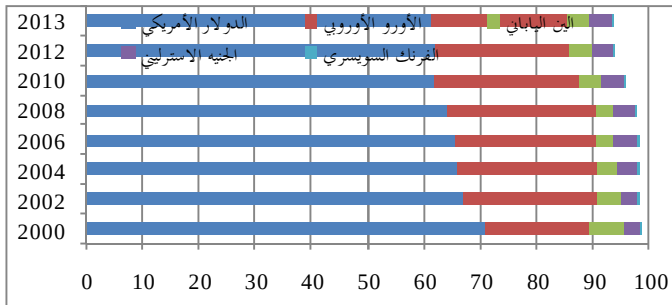
ومما هو جدير بالذكر، أنه على مر التاريخ استمرت الحكومة الأمريكية في احترام تعهداتها المالية، غير أن التطورات الأخيرة الناتجة عن المواجهة السياسية، تشير إلى أن هذه السمعة معرضة للتهديد، وضرب بالتالي مصداقية الدولار كعملة احتياط عالمية في العمق إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن خدمة ديونها.

رابعاً - تراجع نصيب الدولار في الإحتياطيات النقدية الدولية:

من الواضح أن الشكل رقم (05) يعطي صورة أفضل عن تطور تفضيل العالم للاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط دولية، حيث يلاحظ من الشكل تراجع نسبة الطلب على الدولار في الإحتياطيات الدولية من 71.1 بالمئة من عام 2000 إلى 61.2 بالمئة من عام 2013، على الرغم من تزايد الإحتياطيات الدولارية من الناحية المطلقة، في الوقت الذي تزايد فيه الطلب على الأورو من 18.3 بالمئة إلى 24.4 بالمئة على التوالي، مع تعرض الطلب على الأورو لبعض التراجع المحدود ابتداء من عام 2010، حيث بلغت النسبة 26 بالمئة، ثم سجلت تراجعاً وصل إلى 24.4 بالمئة من عام 2013، نتيجة تداعيات أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها بعض دول منطقة الأورو عام 2010.

الشكل رقم (05): نصيب العملات الارتكازية من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات

الدولية من العملات الأجنبية (2000-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

في سياق ما سبق، تثبت بيانات الاحتياطيات الدولية من العملات الارتكازية حقيقة في غاية الأهمية، وهي أن البنوك المركزية في العالم تميل إلى إحلال الدولار الأمريكي بعملات أخرى في احتياطياتها من النقد الأجنبي، وإن كان ذلك يتم ببطء شديد كما يتضح من الشكل (06)، في الوقت الذي لم تنجح فيه العملات الرئيسة الأخرى في العالم في أن تحل محل الدولار بشكل جوهري.

خامساً - بطء التعافي في الإقتصاد الأمريكي:

منذ عام 2001، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نسب 1.9 بالمئة إلى 0.7 بالمئة في بداية تلك السنة، عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى خفض معدل الفائدة على الدولار من 6.5 بالمئة إلى 6 بالمئة لدعم حركة الاقتراض، وتفادياً لركود اقتصادي محتمل آنذاك لجأ الاحتياطي الفدرالي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75 بالمئة لتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل الفدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من العام 2003 لتحط على نسبة 1 بالمئة أدنى مستوى له (اتحاد المصارف العربية. 2007).

وفي جوان عام 2004 قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة، وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7 بالمئة ثم لتعاود انخفاضها من جديد، وبدءاً من العام 2007 إلى 5.02 بالمئة، لتصل عام 2008 إلى 1.98 بالمئة، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعاً من 2.11 بالمئة في العام 2002 إلى 4.28 بالمئة في العام 2007، ولتشكل 4.86 بالمئة عام 2008 (الحجار، ب. 2009).

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، يشهد الاقتصاد الأمريكي بطء التعافي الاقتصادي - حسب بيانات الشكل رقم (06) - بعد أزمة الرهن العقاري عام 2008، والذي كان يعوّل أن يتصاعد مع بدء العام 2013، إذ لا يمكن أن تتفاعل

الأنشطة الاقتصادية بوجود معدلات بطالة تبلغ 7.4 بالمائة نهاية عام 2013، بعد أن بلغت ذروتها عام 2010 بنسبة 9.6 بالمائة، وذلك يعني ركود الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي لن يدعم هذا التحسن البطيء في مستوى البطالة سعر صرف الدولار.

الشكل رقم (06): معدلات النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية 2008-2014
(الوحدة: نسبة مئوية)



Source:-www.tradingeconomics.com/united-states/gdp-growth-annual, 30/03/2014. 2014 data estimated.

سادساً - تنامي الدعوة لاستبدال الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية:

على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة نسبياً، لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية، إلا أن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية.

فقد تميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بكثرة الاضطرابات والتقلبات المالية التي من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، الأمر الذي دفع بالعديد من البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية إلى القيام بالعديد من المبادرات، للدلالة على أهمية وخطورة الوضع والحد من آثاره المتعددة والمتعدية، في ظل هذه الظروف اندلعت شرارة الأزمة المالية العالمية منتصف عام 2007 لتنفجر وتنتشر عام 2008، كما اصطلح على تسميتها "بأزمة الرهن العقاري" التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة بنكية دولية، توجت باهتار "بنك ليمان براذرز الأمريكي" دلالة على خطورتها.

في هذه الأثناء، أكد الخبير الاقتصادي الأمريكي "جوزيف ستيجليتز"، أنه نظرا لعمق وطول أمد الأزمة المالية التي تواجه العالم، فإنه لا مفر من العمل على إصلاح النظام المالي العالمي الحالي، ودعا "ستيجليتز" قبل حل الأزمة الأمريكية، وبصفته رئيسا لمجموعة الخبراء في الأمم المتحدة، إلى نظام نقدي دولي جديد للحلول محل النظام الحالي القائم على الدولار.

وبالتالي، كان من الطبيعي أن تظهر مطالبات باستبدال الدولار كعملة احتياط دولية بعملة أخرى، فعملة الاحتياط يجب أن تتصف دائما بالاستقرار النسبي وثبات القيمة، وهو ما بدأت تفتقده الولايات المتحدة، خاصة بعد انفجار أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من الاقتصاد الأمريكي.

وفي هذا السياق، تعمل الصين بخطوات تدريجية نحو تدويل العملة الصينية، فقد عقدت سلسلة من الاتفاقيات مع كل من روسيا والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول، منها اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج والهند والبرازيل وأستراليا، لتحقيق التبادل التجاري بواسطة اليوان الصيني والعملات المحلية، كما أودعت 350 مليار ليوان صيني في البنك المركزي الأوروبي خلال شهر أكتوبر من عام 2013،

أي ما يعادل 57 مليار دولار، لتوفير سيولة من العملة الصينية، لتحقيق التداول التجاري بعملات محلية، وبسعر صرف متفق عليه، دون الرجوع لسعر صرف الدولار، مما يقوض دور الدولار عالميا، ويفقده مكانته الدولية تدريجيا(مستقبل الدولار كعملة احتياط. 2014).

لذلك، سيستمر هذا التجاذب حتى يتم اختيار عملة دولية جديدة، أو يحصل اتفاق في المستقبل على ترتيب دولي يفضي إلى عملة عالمية جديدة، تتبناها مؤسسة مالية دولية، وتحدد قيمتها بناء على أوزان نسبية لأهم العملات الدولية.

نتائج الدراسة:

بعد تحليل مختلف محاور الدراسة، واعتماداً على فرضيتها لتحليل إشكالياتها، تم استخلاص النتائج التالية:

- تستند المطالبات الدولية الداعية إلى استبدال الدولار كعملة احتياط وتسعير دولية، إلى الانعكاسات السلبية التي خلفتها التقلبات الحادة التي تشهدها أسعار صرف الدولار أمام باقي العملات الارتكازية، مطلع العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وفي هذا الشأن انضمت الصين وروسيا إلى الدول المطالبة باستبدال الدولار، لضمان توفير حالة من الاستقرار للسياسات المالية والنقدية الدولية، مما قد يهدّد مستقبل الدولار كعملة محورية في النظام النقدي الدولي، وبالتالي تبعات ذلك على النظام المالي والتجاري العالمي؛

- توصلت الدراسة أيضا إلى نتيجة في غاية الأهمية، مفادها أنه لا يوجد بديل جاهز ومتفق عليه، يحل محل الدولار كعملة احتياط وتسعير دولية في الوقت الراهن، وسيحدد مصيره كعملة قيادية للنظام النقدي الدولي، على مدى نجاح الولايات المتحدة في إصلاح اقتصادها، الذي تعرض لهزة قوية أثناء وبعد أزمة الرهن العقاري لعام 2008، وإلى تدهور ثقة المتعاملين الاقتصاديين على مستوى

العالم في العملة الأمريكية، نتيجة لعدم وضع في الاعتبار السلطات النقدية والمالية في الولايات المتحدة استقرار صرف الدولار ضمن أولوياتها؛

- يعتبر العجز الكبير والمتواصل في الميزان التجاري الأمريكي، والميزانيات الفدرالية للحكومة الأمريكية، المصدر الرئيسي للنمو المتسارع في سيولة الدولار داخلياً وخارجياً، مما يعني فشل سياسة الدولار الضعيف في الحد من العجز التجاري للولايات المتحدة، بالتفاقم مع مرور الزمن.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، ولجعل هذه الورقة البحثية أكثر واقعية، يتم تدعيمها بمجموعة من التوصيات التي دعا إليها كثير من الخبراء والمختصين في ميدان المالية الدولية، تتركز أساساً في عرض بدائل رئيسية لاستبدال الدولار الأمريكي كعملة احتياط وتسعير دولية في الفترة القادمة:

- **العودة إلى نظام قاعدة الذهب**، بوصف الذهب يتميز بثبات نسبي في قيمته الحقيقية، ويحوز على ثقة المستثمرين والمدخرين، وبالرغم من قوة الطرح التي تميز هذا الاقتراح، إلا أنه من الناحية الواقعية والموضوعية يبقى الذهب محدوداً في عرضه ولا يمكن استخدامه كغطاء واحتياطي للعملات، لعدم توفر مخزون عالمي كافٍ للتعطية؛

- **الاتجاه نحو اعتماد عملة دولية جديدة اصطلاح على تسميتها بحقوق السحب الخاصة كأساس للتسعير والاحتياط**، وفي هذا الشأن أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بحلول شهر جوان عام 2009، تقريراً حرره كبير اقتصادي المنظمة "هاينير فاسبك"، والذي جاء في تصريحه أن الاعتماد على الدولار الأمريكي قد سبب هزة نقدية كبيرة، وقد دعا التقرير إلى التخلي عن الدولار كعملة دولية وحيدة، والتخلي عنه كوحدة حساب، لأن الدولار كمقياس

للقيمة ليس مستقراً ولا ثابتاً، وباتت الضرورة - حسب تقرير المنظمة - تقتضي استبداله بوحدات حقوق السحب الخاصة، من خلال وضع خطة تدريجية ومرحلية لاستبدال الدولار، حتى يتجنب الاقتصاد العالمي تقطعاً وتشوشاً في معاملاته.

في ختام هذه الدراسة، بقي الإشارة إلى أن عملية التفاضل بين الدولار وحقوق السحب الخاصة لن تنتهي قريباً، ولكن استمرار حالة الاستقرار في النظام النقدي الدولي، سيدفع بالكثير من الدول إلى البحث عن نظام جديد من سلة عملات، يعطي استقراراً ووضوحاً أكثر، ويخفف عن كاهل كثير من الدول - بما فيها الولايات المتحدة - أعباء الإجراءات المتخذة، لمواجهة التخفيف من آثار وانعكاسات التقلبات الحادة في أسواق النقد والسلع والبورصات الدولية، وهو ما يعني صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، حينما تم إثبات ذلك في ثنايا الورقة البحثية، حيث أن التوجه نحو اعتماد عملة دولية جديدة بديلة عن الدولار الأمريكي، يعكس الحتمية التي أملت بها طبيعة العلاقات والترتيبات الاقتصادية الدولية الراهنة، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام النقدي الدولي القائم.

المراجع:

باللغة العربية:

- 1- "اتحاد المصارف العربية" (2007)، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، ص28.
- 2- بارى ايشنجرين (2009)، "اختبار إجهاد لليورو"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، ص 19.
- 3- بنجامين جيه. كوهين (2009)، "مستقبل عملات الاحتياطي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 03، ص ص26-27.
- 4- بسّام الحجار (2009)، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، ص 56.
- 5- باسل البستاني (2014)، "مصير الدولار إلى أين؟"، شوهد على الموقع التالي:
<http://www.turess.com/alfajrnews/15428>.
- 6- جورج كوبر (2009)، ترجمة محمود محيي الدين، "الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء"، مُنْطَعة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص63.
- 7- جليل شيعان ضد البيضاني (2013)، "سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 08، ص 09.
- 8- خالد حنفي وآخرون (2009)، "النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية (رؤية عربية)"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، ص17.
- 9- الرياض الاقتصادي (2014)، "الدولار الأمريكي ثبات رغم اختلاف السياسيين"، شوهد على الموقع التالي:
<http://www.alriyadh.com/2013/10/19/article876873.html>.
- 10- سامي خليل (2007)، "الاقتصاد الدولي"، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص1298-1301.
- 11- عباس كاظم حاسم الدعيمي (2008)، "أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ص196.
- 12- محمود عبد الفضيل (1978)، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، مجلة عالم المعرفة، العدد رقم 16، الكويت، ص48.

- 13- موردخاي كريانين (2007)، ترجمة محمد إبراهيم وعلي مسعود عطية، "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 403.
- 14- محمدرياضحمزة (2014)، "توقعات بمستقبل الدولار كملاذآمن للاستثمار"، شوهد على الموقع التالي:
<http://main.omandaily.om/?p=35228>.
- 15- مستقبل الدولار كعملة احتياط (2014)، شوهد على الموقع التالي:
<http://alroya.info/ar/citizen-gournalist/visions/75207>.
- 16- معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات (2014)، "هل بات انهيار الدولار أمراً حتمياً؟"، شوهد على الموقع:
[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/1513.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1513.htm).
- 17- محمد ابراهيم السقا (2014)، "هل فقد اليورو بريقه؟"، شوهد على الموقع التالي:
http://www.aleqt.com/2013/04/12/article_746631.html
- 18- وسام ملاك (2001)، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، ص 423.

باللغة الأجنبية:

- 1- John Canally(2009), "Fed Surprises Market with Massive Quantitative Easing", March 19, P 01.
- 2- Economic Review Journal(2010) , "Quantitative Easing 2 Is A Central Bank Coup".
- 3- Martin Feldstein(2010) , "Quantitative Easing and the Renminbi", Project Syndicate, P 2.
- 4- International Monetary Fund (2014), "International Financial Statistics", Annual Reports.
- 5- www.whitehouse.gov/omb/budget/historical(2014).
- 6- www.statista.com/statistics/187867/public-debt-of-the-united-states,(2014).
- 7- Data World Bank, indicator, (2013).

الملاحق:

الملحق رقم (01): نصيب العملات الارتكازية من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية
من العملات الأجنبية (2000-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
65.5	66.9	65.9	65.9	67.1	71.5	71.1	الدولار الأمريكي
25.1	24.1	24.8	25.2	23.8	19.2	18.3	الأورو الأوروبي
3.1	3.6	3.8	3.9	4.4	5.0	6.1	الين الياباني
4.4	3.6	3.4	2.8	2.8	2.7	2.8	الجنيه الاسترليني
0.2	0.1	0.2	0.2	0.4	0.3	0.3	الفرنك السويسري
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
61.2	61.9	62.3	61.8	62.0	64.1	64.1	الدولار الأمريكي
24.4	23.9	24.7	26.0	27.7	26.4	26.3	الأورو الأوروبي
3.9	3.9	3.6	3.7	3.0	3.1	2.9	الين الياباني
4.0	4.0	3.8	3.9	4.3	4.0	4.7	الجنيه الاسترليني
0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	الفرنك السويسري

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Reports, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

الملحق رقم (02): معدلات النمو الاقتصادي ببريطانيا خلال الفترة (1999-2012)
(الوحدة: نسبة مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
3.2	3.2	3.9	2.3	2.2	4.4	2.9	معدل النمو الاقتصادي
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.1	1.1	1.7	5.2 -	0.8 -	3.4	2.8	معدل النمو الاقتصادي

Source: Data World Bank, indicator, 2013.